

INFCIRC/893

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

نشرة إعلامية

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة حول تقرير المدير العام بشأن التقييم النهائي للمسائل العالقة الماضية والراهنة بشأن برنامج إيران النووي

- ١- تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة، تنطوي على "موجز لتقييم إيران الشامل" حول تقرير المدير العام بشأن "التقييم النهائي للمسائل العالقة الماضية والراهنة بشأن برنامج إيران النووي" الوارد في الوثيقة GOV/2015/68.
- ٢- وبناءً على طلب البعثة الدائمة، يعمّم طيّه نص الوثيقة المرفقة بالرسالة للإحاطة به علماً.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

موجز لتقييم إيران الشامل حول التقرير المعنون

"التقييم النهائي للمسائل العالقة الماضية والراهنة بشأن برنامج إيران النووي"

أغلق مجلس محافظي الوكالة رسميًا، باعتماده القرار GOV/2015/72، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، النظر في المسائل العالقة الماضية والراهنة بشأن برنامج إيران النووي.

وعلى الرغم من أن هذه القضية قد تم بالفعل إغلاقها، عملاً بالفقرة ٩ من "خريطة الطريق لتوضيح المسائل العالقة الماضية والراهنة بشأن برنامج إيران النووي" (خريطة الطريق، الوثيقة GOV/INF/2015/14)، توّد إيران الإفادة بالملاحظات العامة التالية، بُغية تسجيل ذلك رسميًا لإعلام الدول الأعضاء:

١- أفادت إيران مرارًا وتكرارًا وعلى مستويات مختلفة، أن جمهورية إيران الإسلامية ما فتئت، بموجب أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تنتهج سياسة عدم الشروع في اقتناء أسلحة نووية أو إنتاجها أو تخزينها أو استخدامها. إن برنامج إيران النووي كان وسيظل دائمًا للأغراض السلمية. فبالفعل لم يشر التقييم النهائي إلى الفقرة جيم من المادة الثانية عشرة ويُعدّ هذا تأييدًا لبيان إيران.

٢- في حين أن إيران لا تتفق مع بعض أجزاء التقييم النهائي، فإن العديد من التقييمات الواردة في التقرير تتسق مع بيان إيران كالاتي:

- "لم تجد الوكالة مؤشراتٍ موثوقةً على تحريف المواد النووية فيما يتعلق بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي." (الفقرة ٨٨)

- "تم تنفيذ جميع الأنشطة الواردة في خريطة الطريق وفقًا للجدول الزمني المتفق عليه." "أدى تنفيذ خريطة الطريق إلى تيسير عقد التزامات جوهرية بقدر أكبر بين الوكالة وإيران." (الفقرة ٨٦)

- "لم تجد الوكالة مؤشرات تدل على أنّ هناك دورة وقود نووي غير معلنة في إيران، خارج الأنشطة التي أعلنت عنها إيران بأثر رجعي." (الفقرة ٧٧)

- "لم تجد الوكالة أي مؤشرات تدل على قيام إيران بأنشطة يمكن ربطها مباشرة بـوثيقة معدن اليورانيوم أو بالمعلومات التصميمية اللازمة لجهاز متفجر نووي المستقاة من شبكة الإمدادات النووية السرية." (الفقرة ٧٨)

- "تقرّ الوكالة بأن ثمة استخدامًا متزايدًا للمفجّرات المجهزة بسلك قنطرة تفجير للأغراض المدنية والأغراض العسكرية التقليدية." (الفقرة ٧٩) و"كما أفادت الوكالة سابقًا، فإنّ مثل هذا التطبيق [مفجّرات سلك قنطرة التفجير لأغراض التطبيقات في صناعة النفط والغاز في إيران]، لا يتنافى مع الممارسات المتخصصة لهذه الصناعة." (الفقرة ٣٩)

- "كما تشير الوكالة إلى انطباق بعض النمذجة الهيدروديناميكية على الأجهزة المتفجرة العسكرية التقليدية." (الفقرة ٨١)

- "وليس لدى الوكالة مؤشرات ذات مصداقية تشير إلى وجود أنشطة في إيران تتعلق بتطوير جهاز متفجر نووي بعد عام ٢٠٠٩". (الفقرة ٨٥) [إلا أنه في رأينا، ينبغي أن يشمل هذا التقييم كل الفترات].

- "أشار تقييم الوكالة إلى أنّ الأنشطة التي تمت في موقع [منجم غشين] هي أنشطة متنسفة مع الإعلانات التي قدّمتها إيران فيما يتصل بإطار التعاون وخطة العمل المشتركة، وأنه لا يمكن في كل الأحوال أن تكون كمية ضخمة من المواد النووية قد أُنتجت في منجم غشين قبل عام ٢٠٠٦. ويشير تقييم الوكالة إلى أنّ تصميم العمليات [وثائق الدراسات المزعومة] لإنتاج أملاح اليورانيوم كانت تشوبه عيوب تقنية وكان منخفض الجودة مقارنة بما كان متاحاً لإيران كجزء من دورتها المعلنة للوقود النووي." (الفقرة ٣٠) [ويُعدّ هذا أحد المؤشرات القوية على الطابع التزويري لـ"وثائق الدراسات المزعومة."]

- "وأعدت الوكالة تقييم هذه المعلومات في عام ٢٠١٤ وأشار تقييمها إلى أنّ كمية اليورانيوم الطبيعي المستخدمة [في مختبر أبحاث جابر بن حيان المتعدد الأغراض] هي ضمن حدود معدلات عدم التيقن المرتبطة بممارسة حصر المواد النووية وما يتصل بذلك من قياسات." (الفقرة ٣١)

- "وأفاد التقييم الذي جدّته الوكالة بأن تلك التجربة [المزعومة] لم ... تتم في "منطقة" ماريفان". (الفقرة ٤١) [وبالتالي، فإن الوكالة تؤكد بيان إيران بأنه لم تتم قط أي تجربة في منطقة ماريفان].

- "وعندما زار المدير العام ونائب المدير العام لشؤون الضمانات المبنى الرئيسي موضع اهتمام الوكالة في موقع بارشين في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، لم يلاحظوا غرفة أو أي معدات ذات صلة داخل المبنى." (الفقرة ٥٣)

وفي ذات الوقت، لا تتفق إيران كلياً مع بعض الأجزاء من التقرير، بما في ذلك تلك الفقرات المقتبسة من تقرير الوكالة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ أو جزء قليل من التقييمات من قبيل الفقرتين ٨٤ و٨٥، اللتين مفادهما أنه يُزعم وجود "هيكل تنظيمي في إيران مناسب لتنسيق مجموعة من الأنشطة ذات الصلة بتطوير جهاز متفجر نووي"، "تم الاضطلاع بها في إيران قبل نهاية عام ٢٠٠٣ كجهود منسّقة، وتم الاضطلاع ببعض الأنشطة بعد عام ٢٠٠٣" وأنّ "تلك الأنشطة لم تتجاوز مستوى دراسات الجدوى والدراسات العلمية."

ونحن نرفض رفضاً قاطعاً الادعاءات بوجود "هيكل تنظيمي" مزعوم ذي صلة بالأبعاد العسكرية المحتملة أو أي "جهود منسّقة" بشأن بعض الأنشطة المزعومة قبل ٢٠٠٣ أو أي جهود بعد ٢٠٠٣ ذات صلة بذلك. وإذا كان يُقصد بالأنشطة المذكورة العدد القليل من الدراسات العلمية بشأن بعض التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، ينبغي الإشارة إلى أنّ الدراسات العلمية المضطلع بها في إيران دائماً ما كانت للاستعمالات المدنية السلمية أو الاستخدامات العسكرية التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الدراسات العلمية بشأن التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج لم تكن أبداً محظورة بموجب معاهدة عدم الانتشار. وفيما يتعلق بالمزاعم الواردة في التقرير حول بارشين، قدّمت إيران أدلة لا يمكن إنكارها تدحض تلك المزاعم التي وُجّهت ضد الأنشطة المضطلع بها في بارشين لوقت طويل.

وينبغي عدم اغفال حقيقة وجود جهود منسّقة وهيكل تنظيمي راسخ في وكالات بلدان أجنبية من قبيل المشروع المُسمّى "عملية مارلن (Operation Merlin)" كانت تهدف إلى تليفق وثائق ضد إيران.

٣- وحقيقة أنّ "الوكالة لم تجد مؤشراتٍ موثوقةً على تحريف المواد النووية فيما يتعلق بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي." (الفقرة ٨٨ من التقرير) تبين بوضوح أن برنامج إيران النووي كان دائماً لأغراض سلمية ولم يتم تحريفه أبداً.

وعلى الرغم من أن إيران لا يمكنها أن توافق على بعض أجزاء "التقييم النهائي"، فإنه ينبغي، في نظرنا، وضع العمل الكبير الذي اضطلع به خبراء من إيران والوكالة على حد سواء، موضع تقدير. والواقع أن الخبراء يختلفون في آرائهم، حتى في مجال علميٍّ معيّن. وخلال المفاوضات بشأن خريطة الطريق، توقّعنا مثل هذه الحالة المحتملة ولهذا السبب وافقنا على الفقرة ٩ من خريطة الطريق.